الصباح الاقتصادية 12
العدد 2847 - السنة العاشرة
الجمعة 26 ذو القعدة 1438 - الموافق 18 أغسطس 2017
Friday 18 August 2017 - No.2847 - 10th Year

أكد أنها خطوة مهمة في طريق الإصلاح الاقتصادي

الغانم : المشاريع متناهية الصغر ستوفر فرصاً للشباب للتوجه إلى القطاع الخاص

■ الروضان : بدء إصدار التراخيص لها في منطقة إشبيلية ■ نرى أنفسنا مقصرين وما حققناه أتى بتضافر جهود جميع الجهات الحكومية

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

وزير التجارة خالد الروضان

وزير النفط عصام المرزوق

النائب يوسف الفضالة

■ المرزوق: خطوة لتحسين مركز الكويت بالبنك الدولي وسيتم تعميم إجراءات صدورها على الرخص الكبيرة

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن المشاريع متناهية الصغر ستوفر فرصا للشباب ، للخروج من القطاع الحكومي والتوجه للقطاع الخاص.

وخلال احتفال أقيم صباح امس ، بمناسبة إصدار أول ترخيص لهذا النوع من المشاريع ، في منطقة إشبيلية ، وجه الغانم الشكر للقائمين على هذا الانجاز، مشيرا إلى انه خطوة مهمة لحل المشكلة الاقتصادية ، باعتبار أن احد اسباب التضخم هو عدم توفر فرص للعمل بالقطاع الخاص.

من جهته أعلن وزير التجارة خالد الروضان عن بدء إصدار تراخيص المشاريع متناهية الصغر في منطقة إشبيلية، مؤكدا على تحسين اجراءات الاصدار من خلال تقليصها وميكنتها.

وقال الروضان: نرى انفسنا مقصرين وما حققناه أتى بتضافر جهود جميع الدوائر الحكومية ، لاسيما لجنة تحسين بيئة الاعمال البرلمانية.

بدوره أكد وزير النفط عصام المرزوق إن اصدار رخص المشاريع متناهية الصغر ، من أولويات اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء ، وهي بداية الاصلاح الاقتصادي.

أضاف المرزوق أن اصدار رخص المشاريع متناهية الصغر خطوة لتحسين مركز الكويت بالبنك الدولي، وسيتم تعميم اجراءات صدورها على الرخص الكبيرة.

■ الفضالة: ثمرة خطة العمل بين لجنة تحسين بيئة الأعمال البرلمانية والفريق الحكومي

وقال النائب يوسف الفضالة إن اصدار رخص المشاريع متناهية الصغر ، ثمرة خطة العمل بين لجنة تحسين بيئة الاعمال البرلمانية والفريق الحكومي.

أضاف الفضالة أن المشاريع متناهية الصغر فرصة للشباب لانها لاتحتاج الى ايجارات، وسوف تنتهي قريبا من رخص العربات المتنقلة.

بغية توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية ولاسيما الخليجية منها

رئيس المجلس الوطني السوداني : مساعٍ جادة لتطوير الأنظمة والقوانين الاقتصادية في بلادنا

رئيس المجلس الوطني السوداني البروفيسور إبراهيم غمر و الوفد المرافق

أكد رئيس المجلس الوطني السوداني البروفيسور إبراهيم غمر وجود مساعٍ جادة تهدف إلى تطوير الأنظمة والقوانين الاقتصادية في السودان بغية توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية ولاسيما الخليجية منها.

جاء ذلك في تصريح أدلى به البروفيسور غمر لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس الخميس عقب زيارته والوفد المرافق له المعهد العربي للتخطيط ولقائه مديره العام الدكتور بدر مال الله بحضور السفير السوداني لدى البلاد محي الدين أحمد.

ودعا غمر القطاع الخاص الكويتي إلى الاطلاع عن كثب على الفرص الاستثمارية المتاحة في السودان لاسيما مايتعلق بالاستثمار في مجال المعادن مبينا انه تم أخيرا توقيع اتفاقية مع الصندوق الكويتي للتنمية بقيمة 47ر2 مليون دولار أمريكي للاسهام في إنشاء وتجهيز معامل متكاملة خاصة بقطاع التعدين السوداني.

وأعرب عن الشكر والتقدير الكبيرين للدعم المتواصل الذي تقدمه الكويت لبلاده ودورها الحيوي في مساندة المشروعات التنموية الطموحة ودفعها لعملية التنمية الشاملة في السودان.

وأكد متانة وصلابة العلاقات الكويتية - السودانية لاسيما السياسية والدبلوماسية منها في ضوء القيادة الحكيمة لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح والرئيس السوداني عمر حسن البشير موضحا أن هناك تنسيقا مستمرا ومتواصلا بين الطرفين حول القضايا الإقليمية والدولية.

ونوه بالدور الذي يضطلع به المعهد العربي للتخطيط في نشر ثقافة التخطيط والتنمية وإعداده كوادر مؤهلة وتزويده لصانعي القرار بالبحوث والدراسات مشددا على أهمية المعهد كمؤسسة إقليمية متخصصة في دعم العمل العربي المشترك.

يذكر أن البروفيسور عمر يقوم بزيارة رسمية للكويت حاليا تهدف إلى توثيق العلاقات الأخوية الطيبة بين البلدين الشقيقين والتبادل التجاري والتعريف بالفرص الاستثمارية والمنتجات التي تقدمها السودان للمستثمرين.

■ تم توقيع اتفاقية مع الصندوق الكويتي للتنمية بقيمة 47.2 مليون دولار

للمرة السابعة على التوالي

فائض الكويت التجاري مع اليابان يرتفع بنسبة 48.1 في المئة الشهر الماضي

أظهرت بيانات رسمية أمس الخميس أن الفائض التجاري للكويت مع اليابان ارتفع للمرة السابعة على التوالي بنسبة 1ر48 في المئة في يوليو الماضي على أساس سنوي ليبلغ 6ر31 مليار ين (288 مليون دولار).

وذكرت وزارة المالية اليابانية في تقرير اولي ان اجمالي صادرات الكويت الى اليابان سجل في الشهر ذاته زيادة للمرة السابعة على التوالي بنسبة 1ر28 في المئة على أساس سنوي ليصل الى 8ر42 مليار ين (389 مليون دولار).

واوضحت الوزارة ان واردات الكويت من اليابان انخفضت في المقابل بنسبة 3ر7 في المئة لتصل الى 1ر11 مليار ين (101 مليون دولار) مسجلة بذلك تراجعا للمرة الثانية على التوالي.

وبينت ان العجز في الميزان التجاري الياباني مع منطقة الشرق الأوسط بشكل عام زاد خلال يوليو الماضي بنسبة 27 في المئة ليصل الى 6ر459 مليار ين (2ر4 مليار دولار) فيما قفزت صادرات المنطقة الى اليابان بنسبة 2ر15 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من عام 2016.

وقالت الوزارة ان النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة والغاز الطبيعي المسال التي تشكل نسبة 2ر95 في المئة من اجمالي صادرات المنطقة الى اليابان قفزت بنسبة 7ر14 في المئة خلال يوليو الماضي مقارنة بالشهر ذاته من العام السابق.

واضافت ان اجمالي واردات منطقة الشرق الاوسط من اليابان تراجع في المقابل بنسبة 8ر7 في المئة بسبب ضعف الطلب على المركبات والآلات والصلب والشحنات الالكترونية.

ولفتت الى أن اليابان التي تعد ثالث اكبر اقتصاد في العالم سجلت في الشهر الماضي تراجعا في فائضها التجاري العالمي ليبلغ 8ر418 مليار ين (8ر3 مليار دولار) خلال الشهر الماضي.

وتراجعت صادرات اليابان الاجمالية وفق الوزارة في الشهر الماضي بنسبة 4ر13 في المئة مقارنة بالعام الماضي في حين ارتفعت وارداتها بنسبة 3ر16 في المئة مع تزايد قيمة الغاز الطبيعي المسال بنسبة 8ر46 في المئة.

ولاتزال الصين هي اكبر حليف تجاري لليابان تليها الولايات المتحدة الامريكية.

بفضل الأوامر الانتقائية من جانب المتداولين الأفراد والمحافظ المالية والصناديق الاستثمارية

البورصة تنهي تعاملات الأسبوع .. على ارتفاع

أسدلت البورصة تعاملاتها الاسبوعية أمس على ارتفاع بفضل الأوامر الانتقائية من جانب المتداولين الأفراد والمحافظ المالية والصناديق الاستثمارية صوب الشركات التشغيلية في معظم القطاعات القيادية.

وكان واضحا من منوال اداء الجلسات الماضية أن أسهم صغيرة ومتوسطة تراوحت أسعارها بين 100 و 50 فلسا مازالت في بؤرة اهتمامات المتعاملين حيث شكلت هذه الشريحة من الشركات عاملا مهما في إغلاقات المؤشرات الرئيسية لاسيما المتعلقة بمؤشر القيمة.

وبدا لافتا من منهجية الحركة على مدار ساعات الجلسات أن لعبت الكثير من الأخبار الإيجابية للشركات المدرجة دورا في استهداف أسهمها وأسهم العديد من شركاتها سواء التابعة أو الزميلة مما عكسته أوامر المتعاملين الصغار حيث ترى اغلبيتهم أن المستويات السعرية للاسهم باتت في مقدورهم أكثر من أي وقت مضى خلال شهر اغسطس.

ولم تخل وتيرة الاداء العام من بعض الأسباب الفنية البحتة التي تمثلت في عمليات جني الأرباح جراء الضغوطات التي طالت أسهم الشركات التي كانت قد شهدت ارتفاعات سابقة علاوة على جني الأرباح الذي كان في اتجاه أسهم متنوعة لاسيما المنضوية تحت قطاعات المقدمة كالمصارف و الاتصالات وغيرهما.

وعلى صعيد الجلسة الختامية أمس فقد كانت بارزة حالات النشاط التي بدأت مبكرا مع فترة العروض والطلبات قبل بدء الحركة حيث طلبت أسهم شركات تشغيلية لاسيما في قطاع الاتصالات بقيادة شركة (زين) التي استمرت في أدائها الإيجابي لليوم الثاني على التوالي.

كما بدا من منوال اداء الحركة في الدقائق الأخيرة مما رفع القيمة النقدية بفضل الدخول على أسهم بعض المجموعات الاستثمارية ومنها أسهم شركات مجموعة (الاستثمارات الوطنية) وبعض أسهم الشركات مثل (أعيان) و(تجارية) وغيرهما الكثير من الشركات التي لديها عقود أو إبرام صفقات مستقبلية.

وتابع بعض المتعاملين إيضاحا عن الإفصاح عن نية شراء أسهم الشركة (الكويتية للمنتزهات) من جانب الشركة (التجارية العقارية) علاوة على إيضاح شركة (المباني) بشأن التداول غير الاعتيادي وإفصاحا مكملا من (الكويتية للاستثمار) عن معلومة جوهرية.

واهتم بعض المتعاملين بإفصاح عن إتمام عملية بيع لشخص مطلع على اسهم شركة دبي الأولى للتطوير العقاري إضافة إلى تنفيذ بيع أوراق مالية (مدرجة) لمصلحة حساب وزارة العدل - إدارة التنفيذ.

خلال الأربعة أشهر الأولى من ميزانية العام المالي 2017-2018

المنح وتعويضات العاملين تستحوذان على 80 % من مصروفات الكويت

استحوذ بند المنح وتعويضات العاملين على نحو 80.2% من إجمالي مصروفات الكويت المحققة خلال الأربعة أشهر الأولى من ميزانية العام المالي 2017-2018.

وأظهر التقرير الشهري لوزارة المالية الكويتية، أن تعويضات العاملين والمنح بلغت 3.19 مليارات دينار، موزعة على 1.72 مليار دينار تعويضات، و1.47 مليار دينار مصروفات بند المنح.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي المصروفات المحققة في الأربعة أشهر الأولى المنتهية في يوليو السابق قد بلغ 3.98 مليارات دينار، تمثل نحو 23.4% من إجمالي المصروفات المتوقعة للعام المالي 2017-2018 البالغة 17.02 مليار دينار.

وبحسب التقرير، بلغت الإيرادات العامة نحو 4.7 مليار دينار خلال الفترة من أبريل حتى يوليو الماضي، من نحو 13.3 مليار دينار إجمالي الإيرادات المتوقعة خلال بالعام الجاري.

وأشار التقرير إلى أن العجز المالي سجل 33.6 مليون دينار بعد خصم حصة صندوق الأجيال القادمة.

وتستهدف الكويت تطبيق ضريبتي القيمة المضافة والخليجية، لمحاولة تخفيف عجز الموازنة، حيث وافق مجلس الوزراء الكويتي، مطلع أغسطس الجاري على مشروعي الضريبتين وأحالهما إلى مجلس الأمة تمهيدا لإقرارهما.

وتوقعت مصادر حكومية، في تصريحات سابقة، أن تبلغ حصيلة تطبيق الضريبتين نحو 650 مليون دينار تضاف لخزينة الدولة في الموازنة المقبلة في حال تم إقرارها من قبل مجلس الأمة.

وتوقع وزير المالية، انس الصالح، أن يصل العجز المقدر في ميزانية 2017-2018، إلى 7.9 مليار دينار بعد تحويل احتياطي الأجيال القادمة.

وأضاف الصالح، أن إجمالي إيرادات الميزانية المقدر ببلغ 13.3 مليار دينار، والمصروفات 19.9 مليار دينار.

يذكر أن الكويت تحولت للعجز المالي في عام 2015 2016-، لأول مرة منذ 16 عاما؛ حيث قدر في وقتها بنحو 5.9 مليار دينار.